

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/14
28 January 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية
المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مقدم من السيد رينيه فيليبير،
المقرر الخاص، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان
٢/١٩٩٢ ألف

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٧	٤ - ١	مقدمة
٧	٣١ - ٥	أولا - أنشطة المقرر الخاص
٦	٤٤ - ٣٢	ثانيا - الشواغل الرئيسية إزاء حالة حقوق الإنسان منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
٩	٤٧ - ٤٥	ثالثا - استنتاجات أولية

مقدمة

١ - اعتمدت لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والأربعين، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، قرارها ٢/١٩٩٣ ألف المعنون "مسألة انتهاك حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين".

٢ - وفي الفقرة ٤ من القرار ٢/١٩٩٣ ألف، قررت لجنة حقوق الانسان تعيين مقرر خاص تكون له الولاية التالية:

(أ) التحقيق في انتهاكات اسرائيل لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الانساني، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

(ب) تلقي الرسائل، وسماع الشهود، واستخدام أية طرائق أخرى يراها ضرورية لإنجاز مهمته،

(ج) تقديم تقارير بالنتائج التي يتوصل اليها وتوصياته في هذا الشأن الى لجنة حقوق الانسان في دوراتها المقبلة، الى حين انتهاء الاحتلال الاسرائيلي لتلك الأراضي".

٣ - وبعد مشاورات مع المكتب، قام رئيس لجنة حقوق الانسان، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣، بتعيين السيد رينيه فيليبير (سويسرا) مقررًا خاصًا.

٤ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جلسته العامة ٤٤، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، المقرر ٢٥٢/١٩٩٣ الذي وافق فيه على قرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف.

أولا - أنشطة المقرر الخاص

٥ - شرع المقرر الخاص، منذ تأكيد ولايته، في الاطلاع على الوثائق العديدة التي أعدتها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والوكالات المتخصصة مثل مكتب العمل الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية، لا سيما التقارير المقدمة من لجنة الحقوقيين الدولية ومن منظمة العفو الدولية.

٦ - ومنذ أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩٣، بعث الإعلان عن اتفاق مرتقب بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية على الأمل لدى المجتمع الدولي بأكمله، كما أن التوقيع، في ١٣ أيلول/سبتمبر

١٩٩٣، في واشنطن، على إعلان المبادئ بشأن الترتيبات المؤقتة المتعلقة بالحكم الذاتي دفع حكومات كثيرة الى الإعراب عن تأييدها لعملية السلام التي بدأت على هذا النحو وأسفر كذلك عن تعهدات بتقديم الدعم المادي للأراضي التي ستمتّع بالحكم الذاتي.

٧ - وغني عن البيان أنه لم يكن في وسع هذه الأحداث السياسية الهامة إلا أن تؤثر على أسلوب اضطلاع المقرر الخاص بعمله. فلقد تعلق الأمر في الواقع بعدم عرقلة العملية السياسية التي بدأت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بإدانة أحد الطرفين دون الآخر، مما يتيح مسوغاً لمعارضى المشروع من الاسرائيليين والفلسطينيين. وبات من الواضح أن ترتيبات ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تقتصر على أريحا وقطاع غزة وأنه لن يطرأ أي تغيير على مركز بقية الأراضي المحتلة. وأخيراً، فإن الاتفاق لن يدخل حتماً في حيز النفاذ إلا بعد مناقشات خاصة بين الأطراف الموقعة.

٨ - فهذه كانت بالتالي الأوضاع الجديدة التي وجب على المقرر الخاص أن يأخذها في الاعتبار والتي لم تحمله مع ذلك شخصياً أو تحمل المتحدثين معه على التخلي عن ولايته.

٩ - وبناءً على ذلك، اتصل المقرر الخاص بالممثلين الدائمين للبلدان المعنية مباشرة، سياسياً وجغرافياً، بالحالة في فلسطين، واتفقوا جميعاً على ضرورة البدء في الأعمال المرتبطة بولايته.

١٠ - وأثيرت نفس المسائل الناشئة عن الأوضاع الجديدة أثناء محادثات في جنيف مع ممثلين لمنظمتين غير حكوميتين هما منظمة العفو الدولية ولجنة الحقوقيين الدولية، وكذلك مع وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقر اللجنة. وخلص الجميع الى وجوب مواصلة الولاية، مع مراعاة التطورات السياسية الجديدة.

١١ - ولتنفيذ الولاية، كان لا بد من إتاحة قيام المقرر الخاص بزيارة فلسطين شخصياً وبالتالي من حصوله على إذن من الحكومة الاسرائيلية بذلك. ورأى المقرر الخاص أنه لا جدوى من الاكتفاء بزيارة البلدان المجاورة، الأردن أو مصر أو الجمهورية العربية السورية، أو من تكرار أعمال التحقيق وجمع الأدلة التي يثابر عليها مثابرة فائقة منذ ٢٥ عاماً أعضاء اللجنة الخاصة المكلفة من الجمعية العامة بذلك. فليس هناك ما يؤخذ إطلاقاً على هذه الأعمال؛ وهي ترد جميعاً في التقارير التي لا تزال مصدراً بالغ الأهمية للمعلومات.

١٢ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وجه المقرر الخاص رسالة الى وزير خارجية إسرائيل، السيد شمعون بيريز، لإبلاغه بوجهة نظره، وبتأييده الشخصي لعملية السلام الجارية، وكذلك بضرورة نهوضه بولايته، مع التأكيد على أهمية وبعد حقوق الإنسان في فلسطين بأكملها، بما في ذلك الأجزاء من فلسطين التي ستمتّع بالحكم الذاتي في المستقبل القريب.

١٢ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ذكر المقرر الخاص الوزير بهذه الرسالة عندما استطاع الاقتراب منه برهة في ليشبونة. وأعرب عن استعداده لمقابلته في أسرع وقت ممكن خلال إحدى زيارته المقبلة إلى أوروبا.

١٤ - وأبلغ السيد بيريز، في رده المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، المقرر الخاص بأنه على استعداد لمقابلته في أوروبا خلال فرصة قريبة. وتقرر بعد ذلك أنه يمكن إتاحة هذه الفرصة عند حضور وفد اسرائيلي إلى منتدى دافوس، في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

١٥ - والواقع أن المقرر الخاص لم يكن لديه بعد لا إذن ولا دعوة للذهاب إلى اسرائيل والأراضي المحتلة لتأدية ولايته.

١٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، استقبل السيد ياسر عرفات المقرر الخاص، وبصحبه رئيس الإجراءات الخاصة في مركز حقوق الانسان، في تونس. ودعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً، مع تسليمه طبعاً بالتغير الواضح الذي طرأ على الصعيد السياسي، إلى الابقاء على ولاية المقرر الخاص. وأطلعته على الترتيبات التي اتخذها لكفالة احترام حقوق الانسان في مناطق الحكم الذاتي مستقبلاً.

١٧ - وأخيراً، وخلال الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر، أخطر الممثل الدائم لاسرائيل لدى المنظمات الدولية في جنيف، السفير اسحاق ليور، المقرر الخاص هاتنيا بأن وزير الخارجية، السيد شمعون بيريز، يدعو شخصياً لزيارة القدس، حيث يستطيع زيارة الأراضي المحتلة بحرية.

١٨ - وفي أوائل العام الجديد، وبعد التمعن في حقيقة هي أن أي زيارة محتملة لا يمكن أن تستغرق إلا مدة قصيرة إذا أريد القيام بها قبل افتتاح دورة لجنة حقوق الانسان، أجرى المقرر الخاص تقييماً سريعاً للظروف وخلص إلى أنه ينبغي اغتنام الفرصة التي يتيحها العرض الاسرائيلي على وجه السرعة. وشجع الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الانسان، السيد ابراهيم فال، على وجهة النظر هذه. وأجريت ترتيبات السفر خلال بضعة أيام ووصل المقرر الخاص وبصحبه أحد موظفي مركز حقوق الانسان، فضلاً عن مترجم شفوي من الأمم المتحدة، إلى القدس في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

١٩ - وأقام المقرر الخاص وفريقه في القدس، وحصلوا على الدعم اللوجستي من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، التي وضعت مقرها تحت تصرفهم طوال مدة إقامتهم، بالإضافة إلى مركبتين واثنتين من رجال الأمن كانا يتوليان في نفس الوقت قيادة المركبتين. واتيح لهم نتيجة لذلك تنظيم برنامج عملهم بمرونة كبيرة.

٢٠ - ومن المهم التأكيد على أن وزارة الخارجية الاسرائيلية، باستثناء المحادثات مع ممثلي السلطات الاسرائيلية، لم تتدخل إطلاقاً في تنظيم إقامة المقرر الخاص ولم تشترط عليه قط أن يكون مصحوباً

بأفراد من القوات الاسرائيلية. وهكذا كان المقرر الخاص أول شخص ذي ولاية رسمية من لجنة حقوق الانسان يستطيع زيارة الأراضي المحتلة ويتحدث بحرية الى الأشخاص الذين اتصل بهم سلفا.

٢١ - وبعد أن رحب السفير جوهانان بيبين، المدير العام المساعد في وزارة الخارجية، والسيدة ايرلا هادار، مديرة إدارة حقوق الانسان في نفس هذه الوزارة، بالمقرر الخاص وفريقه، استقبله في ١٩ كانون الثاني/يناير في تل أبيب الكولونيل أهاز بن - آري، رئيس قسم القانون الدولي للسلطات القضائية العسكرية، المكلف في الواقع بمراقبة تطبيق القانون في الأراضي المحتلة. وعرضت بذلك وجهة النظر الاسرائيلية بشأن إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقانون العسكري الاسرائيلي على المقرر الخاص عرضا مسهبا.

٢٢ - وفي تل أبيب أيضا، واصل المقرر الخاص زيارته بمحادثات مع الجنرال فريدي زاخ، نائب منسق الإدارة المدنية في الأرض المحتلة. واستمع المقرر الخاص منه أيضا الى بيان عام عن مشاكل هذه الإدارة ولدور الجيش فيها، وكذلك الى عرض موجز لما سيحدث بعد نفاذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وأبدى المتحدثان مع المقرر الخاص رحابة صدر إزاء أسئلته وكانت ردودهما جد وافية وتفصيلية.

٢٣ - وفي نفس اليوم، تمكن المقرر الخاص من مقابلة نائب وزير الخارجية، السيد يوسي بيلين، في القدس. وأبدى نائب الوزير استعداد الحكومة الاسرائيلية لتكليل المفاوضات بالنجاح، وأكد أن التوترات بين قوات الاحتلال والسكان الفلسطينيين هي دلالة واضحة على أن المحتل، أيا كانت الأسباب التي يقدمها لتبرير وجوده، لن يكون قط إلا دخيلا بل وعدوا وأن الشرق الأوسط في حاجة الى سلام وأمن.

٢٤ - وتم اللقاء السياسي الثاني يوم الخميس ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ مع وزير الخارجية، السيد شمعون بيريز. وتكمن الأهمية الرئيسية لهذا اللقاء في النظرة الى مستقبل المنطقة بأكملها، كما يراها السيد بيريز، الذي أشار الى الامكانيات الانمائية للشرق الأوسط والى ضرورة تخفيض الموارد المالية المخصصة للجيش وتكريس هذه الموارد للاستثمارات التي ستعزز التنمية.

٢٥ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير أيضا، توجه المقرر الخاص الى رام الله لمقابلة ستة ممثلين لمنظمات غير حكومية فلسطينية انضم اليهم ممثل لبنتسليم، وهي منظمة غير حكومية اسرائيلية. وكثيرا ما كانت النقاط الرئيسية التي أثيرت أثناء المحادثات مماثلة للنقاط المثارة في تقارير اللجنة الخاصة.

٢٦ - وقبل كل شيء، طرح المقرر الخاص مشكلة السجناء السياسيين (المحتجزين في اسرائيل) والمراسيم العسكرية، ومشكلة حق الملكية للفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، والمسألة الخطيرة لتناسب العقوبات أو التدابير التي تتخذ ضد الفلسطينيين مع الجريمة المرتكبة، فضلا عن وضع الاختام على المنازل أو الفرف.

٢٧ - ولا تزال المسألة الأشد مدعاة للقلق فيما يتعلق بالمستقبل هي المسألة التي تثير نقاشا حامي الوطيس حول وجود مستوطنات اسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

٢٨ - وقابل المقرر الخاص أيضا السيدة حنان عشاوي التي ستتولى شخصيا مشاكل حقوق الانسان في فلسطين والتي ستشكل قريبا لجنة لذلك. وأعرب جميع الفلسطينيين الذين تحدث اليهم المقرر الخاص عن أملهم في أن يواصل المقرر الخاص ولايته ويقوم أيضا بزيارة أراضي قطاع غزة وأريحا بعد نفاذ الحكم الذاتي فيهما.

٢٩ - وقضى المقرر الخاص يوم الجمعة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في زيارة غزة. وتمكن بمساعدة بعض الضباط التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المتمركزين في غزة من عبور نقاط المراقبة العسكرية الاسرائيلية للوصول الى مدينة غزة التي تجول فيها مع الممثل المحلي لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٣٠ - وكان لا بد من الذهاب الى غزة للوقوف على معنى الاحتلال بالضبط وتكوين شعور واضح جدا عن حالة التوتر القائمة في هذه المدينة وفي كامل الإقليم المجاور لها. ومن الطبيعي أن هذا التوتر يشعر به جميع ممثلي المنظمات الدولية والخيرية العاملين في هذه المنطقة. وكان الملل واضحا بشكل خاص في العبارات المتشائمة التي ردها السيد راجي صوراني، مدير مركز غزة لحقوق والقانون، الذي قابل المقرر الخاص في غزة للإعراب له عن شواغله.

٣١ - ومن الواضح تماما أن زيارة أطول ستتيح تحليل المشاكل المثارة بمزيد من التفصيل. ولذلك يأمل المقرر الخاص في أن يتمكن من تنظيم إقامة أطول في فلسطين للحصول على مزيد من المعلومات المحددة وطرح هذه المسائل أيضا على السلطات الاسرائيلية مباشرة.

ثانيا - الشواغل الرئيسية إزاء حالة حقوق الانسان منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

٣٢ - تحتوي الفقرات التالية على موجز مقتضب للشواغل الرئيسية المتعلقة باحترام حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ التوقيع على إعلان المبادئ بشأن الترتيبات المؤقتة المتعلقة بالحكم الذاتي في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حسبما أوضحت للمقرر الخاص.

٣٣ - ونوقشت هذه المسائل مع ممثلي السلطات الاسرائيلية وكذلك مع الفلسطينيين الذين تحدث اليهم المقرر الخاص أثناء البعثة التي قام بها مؤخرا. وستظل هذه المسائل موضع اهتمامه لدى اضطلاع به تحليل أكثر تفصيلا للمشاكل ذات الصلة.

احترام الحق في الحياة وفي السلامة الجسدية

٢٤ - لم ينخفض عدد الحوادث التي أودت بحياة فلسطينيين واسرائيليين في الأراضي المحتلة منذ التوقيع على الاتفاق الآنف الذكر.

٢٥ - ومن المعتقد أن الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانوا ضحايا إما للإعدام بلا محاكمة وإما لاستخدام قوة غير ضرورية لا تبررها الظروف. ويقال إن هذه الخسائر في الأرواح جرت على يد الجنود، وشرطة الحدود، فضلا عن وحدات التسلل، بمناسبة عمليات القبض، عند حواجز الطرق أو نقاط التفتيش، أثناء تبادل النيران مع الجيش، أو خلال الاعتداء على جنود أو مدنيين اسرائيليين. ووفقا للمعلومات المتاحة للمقرر الخاص، لقي ٤٥ فلسطينيا حتفهم على هذا النحو بين ١٢ أيلول/سبتمبر و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٢٦ - ويذكر أن قتل الاسرائيليين على يد فلسطينيين تم إما بالرصاص أو الطعن أو الدهس بمركبات. ويقال إن بعضهم لقي حتفه في حوادث سيارات بعد إلقاء الحجارة على مركباتهم. وحملت أيضا المركبات بالمتفجرات للقيام بعمليات انتحارية. ويذكر كذلك أن عددا من الجنود والمدنيين الاسرائيليين قد قتلوا عمدا بعد أسرهم. كما يذكر أن منظمات مثل حماس (حركة المقاومة الإسلامية)، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أعلنت مسؤوليتها عن عدد معين من حوادث القتل هذه. ولقي بذلك أكثر من ٢٠ اسرائيليا حتفهم منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

٢٧ - ومنذ التوقيع على اتفاق أيلول/سبتمبر، وردت أنباء أخرى عن مقتل فلسطينيين على يد فلسطينيين آخرين نتيجة للمنازعات بين مختلف الفئات للاشتباه في تعاونهم مع السلطات الاسرائيلية أو بسبب "مخالفات الآداب" المرتبطة بالاتجار بالمخدرات. ووردت بلاغات عن ٢٣ حالة من هذا القبيل بين ١٢ أيلول/سبتمبر و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٢٨ - وأعرب عدد من مصادر المعلومات عن القلق إزاء تعذيب الفلسطينيين المحتجزين وإساءة معاملتهم. وتعلق معظم التقارير بالأشخاص الخاضعين للاستجواب. وينبغي التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وإساءة المعاملة تحقيا سريعا وشاملا من جانب هيئات قضائية مستقلة وملاحقة الأشخاص الذين ثبتت مسؤوليتهم. وينبغي أن تتفق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستجواب مع منع ممارسة التعذيب أو إساءة المعاملة منعا مطلقا.

أعمال العنف

٢٩ - إن المقرر الخاص يساوره القلق خاصة إزاء العنف بين معارضي اتفاق السلام على كلا الجانبين، لا سيما بين أعضاء حركة حماس والمستوطنين الاسرائيليين. ورغم صعوبة التعرف الى بادئ موجة العنف، فإن التقارير التي تلقاها المقرر الخاص تشير الى أن هذه الموجة بدأتها أعضاء حركة حماس عند إعلان الاتفاق، وأنها تنطوي أساسا على استخدام قنابل حارقة. ويقال إن هذا أدى الى رد فعل عنيف من جانب

المستوطنين الذين ذكر أنهم قاموا بحرق إطارات لسد الطرق. ويذكر أيضا أنهم اعتدوا على منازل الفلسطينيين وأحدثوا أضرارا بالمركبات أو دموها. فضلا عن أنهم ضربوا مدنيين في الشوارع وأطلقوا أعيرة نارية. ووردت معلومات للمقرر الخاص بأن المستوطنين يطبقون فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النارية قواعد أقل صرامة من القواعد السارية في الجيش.

٤٠ - وينبغي لكل من السلطات الاسرائيلية والفلسطينية أن تتخذ، على سبيل الأولوية، تدابير لاحتواء هذا العنف الذي يمكن أن يشكل أخطر تهديد لعملية السلام. وينبغي أن تعمل السلطات الاسرائيلية خاصة على أن يتحلى الجيش بالانضباط في الرد على انفجار العنف. وقد ذكر مرارا وتكرارا أن الجيش لم يتدخل لمنع هذا الانفجار، بل إنه قام بحماية المستوطنين المشتركين في ذلك. ونظرا للحالة الجديدة، سيلزم دراسة مسألة المستوطنات المعقدة للغاية وتصرفات سكانها دراسة دقيقة. وينبغي أيضا أن تكون الشرطة الفلسطينية المقرر نشرها في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي متأهبة لمواجهة هذه الأحداث والتدخل لمنعها. ولاحظ المقرر الخاص مع القلق التقارير المختلفة التي تفيد بحدوث زيادة في تهريب الأسلحة والذخائر الى هذه الأراضي.

حالة السجناء

٤١ - أبلغ المقرر الخاص بالإفراج عن ٦١٧ محتجزا فلسطينيا بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة. وأُفرج مرة أخرى عن ١٠١ شخص في بداية عام ١٩٩٤. وعلم المقرر الخاص أيضا أنه لا يزال نحو ٧٠٠ ١١ من المسجونين في الأراضي المحتلة واسرائيل معاً من بينهم ٥٠٠ ٤ في السجون المركزية والباقيون في مخيمات السجون العسكرية. وأبلغ المقرر الخاص أثناء بعثته الأخيرة بعدم تحسن أوضاع الاحتجاز بشكل ملحوظ رغم الوعود التي قدمت لها سلطات السجون الاسرائيلية بعد الإضراب الذي اشترك فيه أكثر من ٥ ٠٠٠ سجين في نهاية عام ١٩٩٢. ويذكر أن ممارسة وضع السجناء في الحبس الانفرادي لا تزال مستمرة. وأعرب عن القلق خاصة إزاء وصول الأطباء الفلسطينيين إلى السجناء المحتاجين إلى عناية طبية عاجلة.

٤٢ - ونظرا لمناخ التفاهم الجديد، سيلزم إعادة النظر في حالة جميع السجناء الفلسطينيين وسرعة إخلاء سبيلهم. وينبغي على سبيل الأولوية إخلاء سبيل جميع المحتجزين السياسيين المتهمين أو المدانين بجرائم ذات طابع سياسي لا تتسم بالعنف والأشخاص المسجونين، بدون محاكمة عادلة، لا سيما الأشخاص الذين حوكموا أمام محاكم عسكرية قبل إنشاء الحق في الاستئناف. كذلك، ينبغي إخلاء سبيل جميع الأشخاص الخاضعين للاعتقال الإداري - وكان عددهم ٢٥٦ شخصا في نهاية عام ١٩٩٢ - في حالة عدم اشتراكهم في أعمال العنف. وينبغي أن تعيد المحاكم النظر في قضايا السجناء الذين يتعذر إخلاء سبيلهم والذين لم يتمتعوا بمحاكمة عادلة.

تدمير المنازل

٤٣ - إن عمليات تدمير المنازل الجارية بشكل تعسفي تماما، وكثيرا على سبيل العقاب الجماعي، ما فتئت تشكل مدعاة رئيسية للقلق منذ مدة طويلة. وأبلغ المقرر الخاص بانخفاض هذه الممارسة الى حد بعيد منذ

التوقيع على الاتفاق. بيد أنه دُمرت أو أُلغيت بعض المنازل أثناء المدهامات التي جرت بحثا عن أشخاص مسلحين. ويبدو أن عملية وضع الاختام على المنازل أو المساكن المملوكة لأشخاص يشتبه في ارتكابهم جرائم مرتبطة بالأمن ما زالت مستمرة.

مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات

٤٤ - أبلغ المقرر الخاص بأن السلطات الاسرائيلية اعتادت قبل التوقيع على اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على مصادرة ما بين ٢ ٠٠٠ و ٣ ٠٠٠ دونم من الأرض في المتوسط شهريا، وأنه صودر ١٧ ٠٠٠ دونم من الأرض منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أي بما يزيد على سبعة أضعاف الأرض التي كانت تصدر من قبل. وأبلغ المقرر الخاص أيضا بأن من المشاكل الرئيسية التي تواجه السكان العرب في الأراضي المحتلة مشكلة تسجيل الأراضي.

ثالثا - استنتاجات أولية

٤٥ - لدى دراسة حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا بد من مراعاة اعتبار أساسي أعرب عنه معظم الأشخاص الذين تحدث إليهم المقرر الخاص أثناء بعثته، سواء من الجانب الفلسطيني أو الاسرائيلي، أي استمرار تدهور مستوى المعيشة خلال أكثر من ٢٥ عاما من الاحتلال. وينبغي أن يكون هذا الشاغل من الأمور الرئيسية التي تركز عليها الجهود الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال وزير خارجية اسرائيل، أثناء حديثه مع المقرر الخاص، إنه ينبغي إيلاء أولوية عليا لتحسين مستوى المعيشة. وأكدت السيدة حنان عشاوي أيضا على هذا الجانب فشددت على ترابط التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة مع تمتع سكانها بحقوق الإنسان.

٤٦ - بيد أن هذه الملاحظة لا يمكن أن تحل الحكومة الاسرائيلية إطلاقا من تطبيق المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي وقعت عليها دولة اسرائيل وكذلك المبادئ ذات الصلة من القانون العرفي. ومن جهة أخرى، ينبغي للفلسطينيين أيضا احترام هذه المبادئ بصرف النظر عن عدم توقيعهم رسميا على المعاهدات قيد البحث.

٤٧ - وللأسباب المذكورة في الفرع الأول، لا يعدو هذا التقرير أن يكون ذا طابع أولي وهو لا محالة غير كامل لأن المقرر الخاص لم يكن لديه الوقت الكافي لإجراء تحقيقات مباشرة أكثر اسهابا في الموقع. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه للجنة حقوق الإنسان لتفهمها للأوضاع التي فرضت عليه ضغوطا معينة، ولكنه حاول انتهاز كافة الفرص التي سنحت له لتكوين رأي. ويبدى المقرر الخاص، تمشيا مع الرغبات التي أعرب عنها جميع الفلسطينيين الذين تحدث إليهم، استعداده لمواصلة عمله وللتوجه إلى الأراضي المحتلة في أقرب وقت ممكن، أخذا في اعتباره أيضا التطورات السياسية الجارية.
